دعوا إلى احترام "هيبة الموظف"

مسؤولون في بابل: الدوائر الخدمية تتخوف من تنفيذ المشاريع بسبب تشدد النزاهة

كشف رئيس مجلس محافظة بابل أن العديد من الدوائر تتردد في تنفيذ المشاريع خوفا من تشدد هيئة النزاهة التي "تجاوزت حدودها في عدة حالات".
وقال رئيس المجلس كاظم مجيد توما في حديثه لـ"المدى": إنه تم عقد اجتماع مع مدراء الدوائر في بابل للتعرف على الكشوفات المرفوعة إلى دائرة العقود الحكومية في المحافظة، بغية الإسراع في إعلان المشاريع والمصادقة ضمن ميزانية العام الحالي.

□ بابل / إقبال محمد

وأشار إلى أن "أهم الملاحظات التي طرحت أثناء الاجتماع هي مشروع تطوير وتأهيل مدينة الحلة وكذلك الأحياء النموذجية في المدينة"، مبينا أن "المشكلة بين دائرة المجاري ومديرية البلدية لإكمال تصاميم مشاريعها، ودائرة المجاري المرتبطة بالتصاميم ضمن مشروع الحلة الكبير".
وأضاف توما أن الاجتماع تناول أيضا مشاريع البلدية في بقية الأقضية والنواحي، غير أنه لفت إلى أن "الدوائر المعنية والمهندسين المعنيين يترددون من تنفيذ مشاريع التبليط والإكساء وترصيف مختلف الشوارع في أقضية ونواحي المحافظة خوفا من مسائلة النزاهة وتشددها". وتابع بالقول: "نحن نعتقد أن النزاهة تجاوزت حدودها في أكثر من موقع، وبالتالي أدت إلى تعطيل وشلل في كثير حلقات تنفيذ مشاريع دوائر البلدية"، مضيفا أن "نطمح أن تكون هناك حدود لصلاحيات مكتب النزاهة ويجب أن يبقى الموظف محترم". وأكد توما "أعتقد أن الدوائر الرقابية ومنها مجلس المحافظة وديوان الرقابة المالية والنزاهة وقاضي النزاهة الجميع يبتغون الوصول إلى الحقيقة لاتخاذ الإجراءات الرادعة ضد هدر المال العام سواء كان ذلك بقصد جرمي أم بدون قصد". لكنه دعا في الوقت نفسه إلى "الحفاظ على هيبة الموظف والعلاقات الإدارية" مشيرا إلى أنه "لابد من استقبال المهندسين الذين يعول عليهم في بناء عراق متطور يختلف عن ما قبل ٢٠٠٣، كما يجب تطوير العلاقات بما يتلائم مع سمعة القضاء العراقي والنزاهة والدوائر والمهندسين على حد سواء". من جانبه، بين محافظ بابل محمد المسعودي في حديثه لـ"المدى" أن الهدف من الاجتماع هو الإسراع في تنفيذ المشاريع لغرض الحصول على نتائج أفضل لبناء المحافظة، مضيفا أن "تضافر الجهود والنقاشات ستسهم بتشخيص السلبيات وإيجاد العلاج اللازم لغرض تقديم مشاريع تؤدي الخدمة الفعلية للمواطن". وشدد على أنه "ليس الغرض من ذلك تنفيذ مشاريع ليست ذات جدوى أو فائدة بل الغرض أن تكون المشاريع ذات فائدة أكبر تخدم أوسع شريحة من المواطنين"، موضحا أنه تمت مناقشة أهم المحاور التي تخص قطاعات الصحة والماء والكهرباء والطرق. وأعلن المسعودي أن "هناك اجتماعا آخر سيعقد لغرض إدراج وإقرار ما تم الاتفاق عليه ضمن الخطة التنموية للعام الحالي لتكون متكاملة ومستوعبة لكل التغييرات التي طرحها مدراء الدوائر". بدوره أكد نائب رئيس مجلس المحافظة منصور المانع في حديثه لـ"المدى" على أن مجلس المحافظة "مطالب من قبل المواطنين بأن يحقق نسب إنجاز فعلية وطفرة نوعية وتغيير شكل المدينة التي تحتاج إلى تطور ورقي".
وقال: "الشعور بالإحباط الذي ينتاب المهندسين والكوادر الفنية يجب أن تتم معالجته، ولابد أن يكون هناك حوار مع هيئة النزاهة بهذا الخصوص"، منوها بأنه "يجب أن لا تتوسع هيئة النزاهة في منح نفسها صلاحيات أكثر من اللازم".
وألمح المانع "النزاهة تعمل على حفظ المال العام الذي به يتحقق الإعمار لكن إذا ما أخفقنا في تحقيق الإعمار وحافظنا على المال العام فالنتيجة أننا لم نحقق شيئا"، مضيفا "أعتقد أن السلطة القضائية يجب أن تتفهم هذه المرحلة ولابد من تطوير دور الرقابة المالية التي تعتبر جهة متخصصة ذات فاعلية وقدرة مهارية تسهم في تقويم الأداء".وطالب نائب رئيس المجلس هيئة النزاهة أن "تتحول إلى مؤسسة تسهم في تقويم الأداء لا أن تتحول إلى مؤسسة بوليسية على عكس الهدف المرجو منها"، بحسب تعبيره. ونبه إلى أن "هيئة النزاهة في بابل مثل أي دائرة أخرى لها وظائف محددة وفق القانون، وعلى العاملين في الهيئة أن يمتلكوا القابليات والقدرات والخبرات للقيام بعملهم بما يتناسب مع حجم المشكلات التي تواجهها المحافظة، وأن لا يكون عملهم مربكا وعائقا أمام الدوائر الأخرى". واختتم المانع حديثه داعيا هيئة النزاهة إلى زج موظفيها في دورات تدريبية مختصة فيما يتعلق بصلاحيات مجالس المحافظات والعقود الحكومية وإشكاليات تخطيط المحافظات، وأيضا تدريبات تتعلق بآليات نشر الثقافة وتعزيز وتطوير القابليات من أجل تقليل الأخطاء، مؤكدا أن "مدراء الدوائر وتخطيط المشاريع يشكون من أن أغلب كوادرهم يتعرضون إلى المسائلة والتحقيق من قبل النزاهة وهو ما يقلل من عزيمة الكادر الهندسي والتخطيطي في هذه الدوائر".

السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

يا خسارة ما كتبنا

هل ثمة أمل لإحياء المبادرات العديدة التي دعت إليها النخب من ذوي الكفاءات والاختصاصات النادرة لتدارك الفوضى التي يغوص في لجتها العراق وأهله ،من هامة الرأس حتى أخمص القدمين .
هذا زمن استثنائي لامعقول، مبرمج الفوضى.. لا بد له من ردة فعل، استثنائية معقولة ،مبرمجة التنظيم، واضحة الهدف للتصدي لكل الخروقات اللاإنسانية السائدة والتي تجاوزت المألوف، وتجسدت واقعا يوميا معاشا في عراق اليوم .
لا يمكن تشخيص دواء للمعلول إلا بمعرفة أصل العلة.. والعلة هم جمهرة العراقيين، الأصلاء، النجباء، ذوي العقول النيرة، والآراء السديدة، والأفئدة المسكونة بحب الناس والوطن الأم .
أصل الرسالة السرية بلغت، بالفصحى وبالشفرة، ومن لا يجيد القراءة فليحسن الإصغاء:، اتركوا العراق بالحسنى، وإلا موتوا فيه طوعا أو قسرا.... من ينشد الأمان يروع، من يبتغي عملا، يعطل، من لا يهاجر يهجر، من لا يهجر يعوق، نفسيا وبدنيا يعوق، من يبقى به رمق بعد كل تلك الإشارات، يقتل،. الرسالة التي كانت سرية، اعلنت، فهل هناك من يماري؟؟ فلا إزاحة دكتاتور هو الهدف، ولا تحرير الناس من الخوف والظلم والعبث، ولا أسلحة دمار شامل، ولا برلمان منتخب ولا ديمقراطية، ولا .. ولا .. ولا، إنما هو استلاب مفضوح،، وإفناء العنصر العراقي، الساطع الفكر، الخلاق، المبتكر، المجبول بنسغ الحضارات وعصارة لقاح فكر المبدعين.
ما العمل؟؟ بعيدا عن إجترار الأحزان ولوك المآسي،، واجتماع وفض اجتماع،، بعيدا عن تحبير برقيات الاستنكار والشجب والتنديد، لا بد من إحياء تلك المبادرات النزيهة، التي ماتت وهي في المهد،، والدعوة للتصدي عمليا، وجعلها مهمة حياة أو موت،، التصدي الذي أدعو له، دعا إليه أفاضل كثيرون قبلي. يحلق بأكثر من جناح، فيما لو توفرت الإرادة التي لا تنتكس عند أول مفترق للطرق. ولا تتهالك على أقدام مغنم، ولا تتعب من سباق المسافات.

كربلائيون: استخدام الجدران والجسور للدعاية تشويه للمدن وهدر للمال العام

□ كربلاء / أمجد علي

انتقد العديد من المواطنين في كربلاء استخدام جدران المنازل والدوائر الحكومية والجسور كنشرات إعلانية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الدولة والشركات، واصفين ذلك بأنه تشويه لجمالية الجدران والأماكن العامة.
وقال الصحفي علي خضير راشد في حديثه لـ"المدى": إن ظاهرة إلصاق البوسترات والإعلانات والصور على الجدران والممتلكات العامة والخاصة من الظواهر السلبية التي تنتشر في جميع مدن العراق ولا تقتصر على كربلاء.
وأضاف "هذه الظاهرة تمثل اعتداء على الأماكن العامة التي يجب على الجميع المشاركة في الحفاظ عليها"، داعيا الجهات المعنية إلى وضع قوانين رادعة للحد من هذه الظاهرة للحفاظ على جمالية المشهد العام وتخليصه من التشويه المتعمد، مضيفا "كأن الشوارع وما فيها تحولت إلى لوحة إعلانات مجانية".
وأكد راشد "إذا كانت هناك قوانين تمنع هذه الظاهرة فلابد من تفعيلها والعمل بها من خلال تشكيل قوة أو مفرزة مختصة بهذا الشأن"، لافتا إلى أن الأمر بحاجة إلى عقد ندوات في العديد من الأماكن لتوضيح مضار هذه الظاهرة.
فيما أشار المواطن جبار غانم في حديثه لـ"المدى" إلى أن جمالية المدينة لا تعتمد فقط على الحدائق ونظافة الشوارع أو صبغ الأرصفة بل أيضا جمالية الجدران والواجهات بما فيها الجسور والمجسرات.
ووصف المشهد الحالي بأنه "لا يسر إذ تقوم العديد من الأحزاب والدوائر الحكومية وحتى منظمات المجتمع المدني بإلصاق إعلاناتها وبوستراتها على الجدران في مشهد لا ينم عن ثقافة".
وأوضح غانم أن "طريقة لصق الإعلانات وغيرها عشوائية ولا تتمتع بالجمالية لكي تجب اهتمام المارة ننظر إليها، بل تعتمد على تراكم العدد في المكان الواحد"، منبها إلى أن مصير هذه الإعلانات والملصقات هو التمزق كما أن إزالتها تتسبب بأضرار لطلاء ما لصقت عليه وبالتالي تصبح سببا لانتقاد الجهة التي قامت بلصقها.
وبهذا الصدد ذكر المواطن محمد دحام في حديثه لـ"المدى" أن مجسر كربلاء الذي أنجز قبل نحو عام "تحولت جدرانه إلى لوحة مقززة بسبب ملصقات الأحزاب والشركات والقوات الأميركية وغيرها".
وشدد على أن هذا الأمر لا يعدو عن كونه وسيلة لتشويه معالم المدينة وأن الذين يقومون بهذا العمل يريدون أن يشوهوا المنظر الجمالي للطلاء، مبينا أنه "كان على الحكومة المحلية أن تتخذ جميع الإجراءات لمنع مثل هذه الأفعال لأنها تشوه ما تنجزه الحكومة من مشاريع، فالمجسرات والأرصفة وجدران الدوائر هي إنجازات حكومية وتخريبها يعني تشويه ما تم إنجازه"، بحسب تعبيره.
من جانبه، أعلن النائب الأول لمحافظ كربلاء عباس حميد الموسوي في حديثه لـ"المدى" عن صدور قرار يمنع بموجبه إلصاق أي بوستر أو إعلان في الأماكن العامة كونها تشوه المدينة وتعرض الأماكن ذاتها إلى خسائر مادية تتطلب إعادة الطلاء أو حتى البناء.
وحذر من أن هناك إجراءات رادعة تصل إلى الغرامة المالية وتحميل كلفة الخسارة على الجهة التي شوهت المكان للحد من هذه الظاهرة التي تحتاج إلى تكاتف الجميع.

افتتاح معرض الكتاب العلمي والأكاديمي في بغداد

□ بغداد / قيس عيدان

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي افتقار المكتبات الجامعية إلى العديد من العناوين والإصدارات العلمية الحديثة، مؤكدا ضرورة دعم الكليات والمعاهد بالكتب لإغناء مكتباتها.وقال وزير التعليم علي الأديب في تصريح لـ"المدى"، على هامش افتتاحه معرض الكتاب العلمي والأكاديمي على قاعة كلية التربية الرياضية بجامعة بغداد: إن مكتبات المعاهد والكليات تفتقر إلى العناوين والإصدارات العلمية الحديثة "وهو ما يتطلب دعم وتوفير تلك الإصدارات".
وأضاف أن دعم المكتبات الجامعية سيوفر بدوره دعما ثقافيا للطلبة من خلال تأمين ما يحتاجونه من المراجع العلمية.
المعرض الذي شاركت فيه ٦٠ دار نشر عراقية وعربية وضم أكثر من ١٩ ألف عنوان لمختلف الاختصاصات الهندسية والطبية وإدارة الأعمال، سيستمر لمدة عشرة أيام، بحسب ما ذكر مدير إعلام الوزارة قاسم محمد جبار في حديثه لـ"المدى".
وأشار إلى أن وزير التعليم العالي "أوعز بدعم مشتريات الطلبة من الكتب، تشجيعا لهم على متابعة آخر الإصدارات الأكاديمية والمعرفية المتعلقة باختصاصاتهم الدراسية"، معلنا أن "هناك تخفيضات في أسعار الكتب وصلت إلى نسبة تزيد على الـ٥٠٪".
وتابع بالقول: إن الوزير "وجه بانتقال المعرض بعد انتهاء المدة المقررة له في جامعة بغداد إلى باقي الجامعات لإتاحة الفرصة أمام كل الطلبة لاقتناء الكتب بأسعار مدعومة من قبل الوزارة، والإفادة منها في مسيرتهم المعرفية".

قانون محو الأمية يتعثر في عامه الأول

□ بغداد / المدى

بالرغم من تشريع قانون محو الأمية قبل ما يزيد على السنة، إلا أن خبراء تربويين يؤكدون وجود تلكؤ في تطبيقه.
ونقلت إذاعة "العراق الحر" عن الخبيرة التربوية وعضو لجنة التربية والتعليم في البرلمان السابق عابدة أحمد دخيل، قولها: إن قانون محو الأمية هو إستراتيجية وطنية، وأن تطبيقه سيسهم في معالجة الكثير من المشاكل في العراق، كالفقر والجهل، على حد قولها.
من جهته ذكر المتحدث باسم وزارة التربية وليد حسين أنه تم تخصيص ٢٨ مليار دينار في موازنة ٢٠١٢ لمكافحة الأمية سيدفع برامج الوزارة لتنفيذ قانون محو الأمية إلى الأمام، مشيراً إلى أن الوزارة ستبدأ خلال الايام المقبلة حملة شاملة لبدء تطبيق القانون في جميع أنحاء العراق.
وفيما تشير إحصاءات جرت تحت إشراف وكالات الأمم المتحدة إلى أن نسبة الأمية في العراق تبلغ ٢٤٪، وتزداد إلى ٢٥٪ في المناطق الريفية، يقول المتحدث باسم وزارة التربية: إن هذه الأرقام تفتقر إلى الدقة، وأن الوزارة بدورها لا تملك أرقاماً دقيقة عن نسبة الأمية.
وكان العراق من البلدان الرائدة على مستوى المنطقة في مكافحة الأمية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الحروب والعقوبات الدولية اسهمت في تآكل هذا الإنجاز ورفع نسبة الأمية بين العراقيين من جديد، ويرى مسؤولون حكوميون أن الحل يكمن في التطبيق الصحيح والصارم لقانون محو الأمية.

الصيد الجائر وأسواقه يهدّدان صحة الإنسان والتنوع الإحيائي

يهدد غياب القانون وانعدام الوعي لدى العديد من الصيادين في البلد، أنواعا نادرة من الطيور بالانقراض، فضلا عن مخاطره على التنوع الإحيائي في البيئة العراقية.
ويعكس بيع هواة طيور وصيادين عراقيين أنواعاً نادرة من الطيور تم اصطيادها بأعداد كبيرة، حجم الكارثة التي تهدد التنوع البيئي من جراء عدم الالتزام بضوابط الصيد الصحيحة، وانعدام الوعي بأهمية الصيد بأوقات محددة، إضافة إلى اتخاذ صيد الطيور مهنة لكل من هب ودب، من دون تصاريح بيئية وصحية.

□ بغداد / المدى

وينقل موقع "إيلاف" الإلكتروني عن صاحب متجر الطيور علي حمزة قوله: إن الكثير من أنواع الطيور النادرة تدخل السوق، وبعضها يموت. وطيلة عمله في هذه المهنة لم يصادف حمزة جهة صحية تفحص أماكن تواجد الطيور والحيوانات في السوق، كما لم يرى أي جهة ذات علاقة تمنع التعامل مع هذه الأنواع النادرة.

الأمراض الانتقالية

وفي سوق باب الطوب وسوق الأربعاء ببغداد، يلمس الزائر لسوق الطيور عدم الاهتمام بالجانب الصحي للمكان والطيور، فالرائحة النتنة تزكم الأنف، وفوضى العرض تزحم المكان، وتجري عملية البيع والشراء واقتناء الطيور بعيدا عن أعين الرقابة الصحية والاقتصادية، مما يهيئ بيئة مناسبة لتفشي الأمراض الانتقالية. ويؤكد هاو اقتناء الطيور سعد راهي أن "من الصعب في بعض الاحيان معرفة مصدر هذه الطيور ومن الممكن أن تكون مهربة من الدول المجاورة"، مضيفا "وفي نفس الوقت فأن هناك الكثير من الطيور النادرة والحيوانات تصدر إلى دول الجوار من دون رخصة". أبو رحيم أحد الزبائن الدائمين لسوق الطيور، وهو يمارس مهنة بيع الطيور منذ زمن، يعرض زوج حمام بسعر ٣٠ ألف دينار، لكنه لا يتذكر أنه في يوم من الأيام عالج طيوره لدى طبيب بيطري أو عرضها على مركز صحي. ويقول: إنه في بعض الأحيان تموت الطيور دفعة واحدة من دون معرفة السبب وراء ذلك.

فوضى العرض

ومما يعمق فوضى العرض واحتمال انتقال الأمراض بين الحيوانات من جهة وبين الحيوانات والإنسان من جهة أخرى، هو ذلك الخلط في المكان والمحيط وحتى الغذاء بين الطيور والحيوانات وحتى القوارض والحشرات، من دون الاهتمام بخصوصية كل طير أو حيوان. فإلى جانب عصافير الزينة يعرض أبو سمية زوجين من الكلاب، وفي زاوية أخرى من الدكان طيور جارحة، كما تضم خانات عرض أخرى القوارض.
ويبين أبو سمية أن مصدر هذه الحيوانات هو البرية العراقية أو أنها مستوردة أو مهربة من الدول المجاورة، مشيرا إلى أنه بسبب التلوث وانعدام الأجواء الصحية تموت الكثير من الحيوانات والطيور.
ويؤكد أبو سمية أن بعض الزبائن يجهلون أبسط طرق تربية الحيوانات ولهذا تموت بين أيديهم.

أنفلونزا الطيور

وفي سوق الطيور في بابل يمكنك أن تجد أنواعا من الكلاب النادرة، وكذلك عصافير الزينة التي تلقى رواجا منقطع النظير، إضافة إلى الصقور، حيث يبلغ الزحام أشده يوم الجمعة وفي أيام العطل.
وفي أشد الأزمات الصحية لم يكن ثمة أدنى حذر من قبل الجهات لصحية ومقتني الطيور حول احتمال تفشي مرض أنفلونزا الطيور على سبيل المثال.
ويقول أبو حسين الذي يتاجر بالطيور منذ عقدين من الزمن: إن عمليات بيع الطيور لم تتوقف يوما ولم تخضع الطيور والحيوانات للفحوصات الطبية حتى في حالات شيوع أمراض مثل أنفلونزا الطيور. لكن السمة الغالبة التي تشترك فيها أغلب أسواق الطيور والحيوانات هو ضيق الأمكنة وانعدام الرقابة الصحية، وعدم نظافة الأمكنة مما يسهم بإيجاد بيئة ملوثة. ومنذ خمس سنوات امتهن كاظم السعدي تجارة أسماك الزينة، إذ أصبحت له خبرة جيدة في هذا المجال، يقول: إنه يعتمد على الشبكة العنكبوتية في جمع المعلومات لاسيما الصحية منها لمعالجة أسماكه من الأمراض والإصابات المحتملة. ويؤكد السعدي أنه حاول الاتصال بجهات صحية، لكنه اكتشف أن العراق يخلو من هكذا مراكز إضافة إلى ندرة الأخصائيين الصحيين في مجال تربية الأسماك.

الصيد بالجملة

ويعرض حسين ساجت عشرين أرنبا وضعها كلها في قفص كبير، ويؤكد أن هذا العدد جزء من خمسين أرنبا اصطيدت دفعة واحدة، وهو ما يوضح حجم الكارثة التي تهدد الحياة البرية في العراق.
كما يعرض أبو كاظم ٣٠ من طيور الدراج اصطيدت أيضا دفعة واحدة.
وحتى الصقور لم تسلم من الصيد الجائر والتجارة غير المستوفية للشروط البيئية والصحية، فقد عرض أبو أيمن أربعة صقور يقول إنها من الأنواع النادرة لكنه يجهل مصدرها الحقيقي إذ يعتقد أنها من بادية غرب العراق.
والملفت أن تجارة الخنافس السوداء النادرة دخلت إلى السوق، حيث يتم اصطيادها وبيعها.